

خمسون خطوة

لتطوير الفقه الإسلامي في العصر الحديث

تأليف

فضيلة الشيخ

حذيفة بن حسين القحطاني

غفر الله له ولوالديه ولمشايعه ولجميع المسلمين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ □

مقدمة الكتاب

الحمدُ لله ذي الحُججِ الباهرة، والحِكمِ الزاهرة، والصلاةُ والسلام على نبيِّ الشريعة الطاهرة، من أُعطي جوامع الكلم، وفتح له بابُ الفهم، ورضي الله عن آله وأصحابه أولي النهى والهمم، ومن سار على دربهم فاستقام والتزم.

أما بعد:

فإنَّ الفقهَ الإسلاميَّ كان ولا يزالُ منارًا للسالكين، وعمادًا للدين، ونبراسًا تهتدي به الأمة في مسيرتها عبر القرون، لكنه في كلِّ عصرٍ بحاجةٍ إلى تجديدٍ رشيد، وتطويرٍ سديد، لا يخلُّ بالأصول، ولا يفرِّط في المقبول، بل يوازن بين الثابت والمتحوّل، ويجمع بين النصِّ والمعقول.

ولقد جاءت هذه الخمسون خطوة، لتكون لبنةً في بناء النهضة الفقهية، وسلماً يسير عليه الساعون لإحياء الفقه بروح العصر دون أن تذوب هويته أو تضيع معالمه، وقد رُتبت بعناية، وصيغت بسجّع يُقرب الفكرة، ويُبقي على نَفْسِ الجمال.

وهذا الكتاب جزءٌ من (موسوعة جواهر الخمسين في سائر الميادين)، تلك السلسلة العلمية التي تروم جمع أصول الفكر، وقواعد البناء، ودرر المعارف، في خمسين ميداناً من ميادين النهوض والإصلاح، لتكون ذخيرةً للباحث، وعدةً للمربي، ودليلاً للمصلح.

نسأل الله تعالى أن يبارك في هذه الجهود، ويجعلها خالصةً لوجهه الكريم، وأن ينفع بها الأمة في حاضرها ومستقبلها، إنّه وليّ التوفيق، وبيده مفاتيح التحقيق.

أهداف الكتاب:

١. إبراز الحاجة المعاصرة لتطوير الفقه الإسلامي بما يواكب تغيرات الزمان والمكان، دون المساس بثوابته وأصوله الراسخة.
٢. رسم خطوات عملية ممنهجة تساعد الباحثين والمشتغلين بالفقه على التجديد المنضبط، من خلال خمسين خطوة موزونة مستمدة من أصول الشريعة ومقاصدها.
٣. تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، بحيث يجمع الفقيه بين النص الشرعي والواقع الإنساني، دون إفراط أو تفريط.
٤. إحياء روح الاجتهاد الجماعي، والدعوة إلى تفعيل المجامع الفقهية والمؤسسات العلمية في إصدار الفتاوى والقضايا الكبرى.
٥. ترسيخ منهجية فقه الأولويات، وتعزيز فقه المآلات، وفقه الموازنات، بوصفها أدوات ضرورية لصياغة فقه العصر.
٦. إعداد مرجعية علمية مختصرة للمفكرين والدعاة وطلاب العلم، تُسهم في تكوين رؤية متكاملة لتجديد الفقه على أسس علمية راسخة.
٧. التحذير من محاولات التذويب أو التغريب الفقهي تحت مسمى التجديد، والتنبيه إلى الحدود الفاصلة بين التطوير المشروع والانحراف الممنوع.
٨. دعم مشاريع التعليم الفقهي المؤسسي من خلال مقترحات عملية لتطوير المناهج، ووسائل التدريس، وآليات التقويم.

٩. تحفيز العقل الفقهي للنظر في النوازل المعاصرة ضمن أطر منهجية واضحة، تستلهم مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية.

١٠. تقديم نموذج معرفي متكامل في التجديد الفقهي، ليكون جزءاً من موسوعة "جواهر الخمسين" التي تهدف إلى بناء مشروع نهضوي شامل.

مميّزات الكتاب:

١. سجعٌ مع مضمون، وجِدَّةٌ مع فَهْمٍ مأمون: صيغت خطواته بأسلوب بياني رائق، دون إخلال بالمحتوى العميق والدقيق.

٢. جمع بين التأسيس والتفعيل: فوازن بين الجذور العلمية الأصيلة، والتطبيقات الواقعية القابلة للتنزيل.

٣. تدرّج مقصود، وتنظيم معهود: رُتبت الخطوات ترتيباً علمياً متسلسلاً، يسهّل التدرّج في الفهم والعمل.

٤. ينطلق من الوحي، ويستوعب العصر: فلا هو مقطوع عن النص، ولا هو منغلق على الجمود.

٥. يعتمد على مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية: فليس فقهاً جزئياً متناثراً، بل منظومة متكاملة ترعى الكليات وتبني على الأصول.

٦. يحفّز الاجتهاد ولا يلغيه، ويضبطه ولا يُطْلَقُهُ بلا قيد: فدعا إلى الاجتهاد المنضبط، لا الاندفاع المفرط.

٧. يناسب الداعية والمعلّم، والفقيه والمفكّر، والطالب والباحث: فهو كتاب تيسير وتنوير، لا تعقيد وتكثير.

٨. يُعدّ جزءاً من موسوعةٍ علميّةٍ جامعة: فهو لبنة في بناء "جواهر الخمسين"، مشروع الإصلاح المتين.

٩. يتناول قضايا الواقع بعين الشريعة، ويُعيد قراءة الفقه في ضوء المستجدّات: ليكون الفقه أداة حياة، لا ميراثاً في الرفوف.

١٠. محرّر من الإفراط في التقليد، والتفريط في التجديد: بل يقف على جادة الاعتدال، ويهدي إلى سواء المقال.



"خمسون خطوة لتطوير الفقه الإسلامي في العصر الحديث"

تطوير الفقه الإسلامي في العصر الحديث يتطلب منهجية متوازنة تحترم الأصول الشرعية وتستوعب مستجدات العصر، وفيما يلي خمسون خطوة:

أولاً: تجديد المنهجية الفقهية

١. إعادة بناء أصول الفقه بتطوير أدوات الاجتهاد لتشمل المقاصد والسياقات الحديثة.
 - الدليل: قول عمر بن الخطاب: "أرأيت إذا جاءنا من الله قرآنٌ قد علمنا، فما بال رجالٍ يقولون بقول ثم يجيء آخرون يقولون بخلافه؟". (إشارة إلى تغيير الاجتهاد بتغيير الزمان).
٢. التركيز على المقاصد الشرعية (حفظ الدين، النفس، العقل، المال، العرض) كأساس للتجديد.
 - الدليل: قول الشاطبي: "الشرعة وضعت لمصالح العباد". (الموافقات).
٣. تفعيل فقه الموازنات بين المصالح والمفاسد في القضايا المستجدة.
 - الدليل: قول ابن القيم: "إن الشرعة مبنها على الحكم ومصالح العباد". (إعلام الموقعين).
٤. دمج العلوم الإنسانية (كالاقتصاد، النفس، الاقتصاد) في الاجتهاد الفقهي.
 - الدليل: قول الغزالي: "من لا يعرف الواقع لا يصح له الاجتهاد".

٥. تبني منهج التدرج في تطبيق الأحكام (المرحلية).
- ٥٠: الدليل: التدرج في تحريم الخمر في القرآن (المائدة: ٩٠-٩١).

ثانياً: مواكبة المستجدات الفقهية

٦. إصدار فتاوى معاصرة في القضايا الطبية (الاستنساخ، التلقيح الصناعي).
- ٥٠: الدليل: "ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي" (الإسراء: ٨٥).
٧. تنظيم فقه المعاملات المالية (العملات الرقمية، البنوك الإسلامية).
- ٥٠: الدليل: "وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة: ٢٧٥).
٨. تطوير فقه الأقليات المسلمة في الغرب ليتناسب مع أوضاعهم.
- ٥٠: الدليل: "فاتقوا الله ما استطعتم" (التغابن: ١٦).
٩. دراسة فقه البيئة (التغير المناخي، حقوق الحيوان).
- ٥٠: الدليل: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (الأعراف: ٥٦).
١٠. فقه التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي، حكم الروبوتات).
- ٥٠: الدليل: "وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض" (الجاثية: ١٣).

ثالثاً: تعزيز الاجتهاد الجماعي

١١. تفعيل دور المجامع الفقهية (مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي).
 ١٢. تشجيع الحوار بين المذاهب للوصول إلى فتاوى موحدة.
 ١٣. إشراك المرأة في الاجتهاد الفقهي عبر تأهيل عاملات في الفقه.
 ١٤. إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الفقه المقارن.
 ١٥. الاستفادة من خبرات غير المسلمين في الجوانب التقنية.
-

رابعاً: التعليم والتأهيل الفقهي

١٦. إدخال مناهج حديثة في كليات الشريعة تشمل دراسة اللغات والعلوم.
 ١٧. تشجيع الاجتهاد لدى طلاب العلم عبر دورات في "فقه النوازل".
 ١٨. ربط الفقه بالواقع عبر دراسة حالات عملية (Case Studies).
 ١٩. التوسع في التعليم الإلكتروني لنشر الفقه الصحيح.
 ٢٠. إعادة تدريس الفقه المقارن لفهم اختلافات المذاهب.
-



خامساً: التواصل مع المجتمع

٢١. تبسيط الفقه للناس بلغة واضحة.
 ٢٢. مواجهة الفتاوى المتطرفة بالحجة والبرهان.
 ٢٣. استخدام وسائل الإعلام لنشر الفقه الوسطي.
 ٢٤. حوار الفقهاء مع العلماء (كالأطباء والمهندسين).
 ٢٥. إصدار موسوعات فقهية سهلة التناول.
- (يمكن تفصيل بقية النقاط بنفس المنهجية حسب الحاجة)

خاتمة:

تطوير الفقه الإسلامي يحتاج إلى جرأة في الاجتهاد مع التمسك بالأصول، وانفتاح على العصر دون تفريط أو إفراط. والله أعلم.

”يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ“ (الأنفال: ٢٤).

سادساً: تفعيل دور القيم والأخلاق في الفقه

٢٦. إبراز الجانب الأخلاقي في الأحكام الفقهية، مثل العدل والرحمة.
- الدليل: قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» (أخرجه البخاري).
٢٧. مراعاة روح النصوص وليس فقط حروفها عند استنباط الأحكام.
- الدليل: قول عمر بن الخطاب: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟» (في معارضة التفسير الحرفي للحديث).
٢٨. الاهتمام بفقه التيسير ورفع الحرج في الأحكام.
- الدليل: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (البقرة: ١٨٥).
٢٩. إعادة النظر في بعض الأحكام التي تسبب مشقة غير معتادة.
- الدليل: قول ابن عباس: «التيسير من شريعة الإسلام».
٣٠. تعزيز فقه التعايش مع غير المسلمين في المجتمعات الحديثة.
- الدليل: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ) (المتحنة: ٨).

سابعاً: تطوير آليات الإفتاء

٣١. إنشاء منصات إلكترونية موثوقة للإفتاء بدل الاعتماد على فتاوى فردية غير مدروسة.
٣٢. وضع ضوابط دقيقة للمفتين لتجنب الفتاوى الشاذة.
٣٣. الاستعانة بالخبراء في التخصصات العلمية قبل إصدار الفتوى.
٣٤. تفعيل نظام "المحاكم الفقهية" للنظر في القضايا المعقدة.
٣٥. إصدار فتاوى جماعية بدل الفتاوى الفردية في القضايا الكبرى.

ثامناً: مواجهة التحديات الفكرية

٣٦. الرد على الشبهات الفقهية بأسلوب علمي مقنع.
٣٧. مقارنة الفقه الإسلامي بالقوانين الوضعية لإبراز مزاياه.
٣٨. دراسة الاتجاهات الفكرية المعاصرة (العلمانية، الحداثة) وتأثيرها على الفقه.
٣٩. نقد الفتاوى المتشددة التي تشوه صورة الإسلام.
٤٠. تعزيز الفقه الوسطي الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

تاسعاً: تعميق البحث العلمي في التراث الفقهي

٤١. تحقيق المخطوطات الفقهية ونشرها بمنهجية علمية.
 ٤٢. دراسة الفقه التاريخي لفهم تطور الأحكام عبر العصور.
 ٤٣. إعادة قراءة تراث الفقهاء بمنظور نقدي بناء.
 ٤٤. توثيق الاجتهادات الفقهية المنسية التي قد تناسب العصر.
 ٤٥. إنشاء قاعدة بيانات شاملة للفتاوى عبر التاريخ.
-

عاشراً: تفعيل دور الفقه في بناء الحضارة

٤٦. ربط الفقه بالسياسات العامة (كفقه الدولة، فقه الحوكمة).
 ٤٧. وضع تشريعات فقهية معاصرة في الاقتصاد والسياسة.
 ٤٨. تشجيع الاجتهاد في فقه العمران (التخطيط المدني، العمارة الإسلامية).
 ٤٩. إبراز دور الفقه في تحقيق التنمية المستدامة.
 ٥٠. إصدار وثيقة عالمية لفقه العصر تجمع بين الثوابت والمتغيرات.
-

خاتمة وتوصيات:

- ضرورة الجمع بين الأصالة والحداثة دون إغفال مقاصد الشريعة.
- تشجيع الحوار بين الفقهاء والعلماء في جميع التخصصات.
- تفعيل دور المؤسسات الفقهية لتوحيد الجهود.
- الاهتمام بتأهيل جيل جديد من المجتهدين الذين يجمعون بين العلم الشرعي والمعرفة العصرية.

(فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (النحل: ٤٣).

بهذه الخطوات يمكن تجديد الفقه الإسلامي ليكون صالحاً لكل زمان ومكان، مع الحفاظ على ثوابت الدين ومراعاة حاجات العصر.

الحادية عشرة: الفقه الرقمي والإعلامي

٥١. وضع ضوابط شرعية للتعامل مع الذكاء الاصطناعي (مثل ChatGPT وغيره).
- الدليل: "أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ" (لقمان: ٢٠).
٥٢. تنظيم العلاقات الافتراضية (زواج عن بُعد، عقود إلكترونية).
٥٣. فقه المحتوى الرقمي (حقوق النشر، حكم الاستثمار في منصات التواصل).
٥٤. بيان أحكام العملات الرقمية (NFT، البيبتكوين) بشكل تفصيلي.
٥٥. تحديد ضوابط استخدام البيانات الشخصية في ظل انتهاك الخصوصية.

الثانية عشرة: فقه الأزمات والطوارئ

٥٦. وضع أطر فقهية لإدارة الأوبئة (كالحجر الصحي الإلزامي، توزيع اللقاحات).
□ الدليل: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ" (حديث نبوي).
٥٧. فقه الكوارث الطبيعية (توزيع الزكاة على المتضررين، أولوية الإنقاذ).
٥٨. تنظيم أحكام الإفلاس الاقتصادي في الأزمات المالية.
٥٩. فقه اللاجئين والنازحين (حقوقهم، واجبات الدول تجاههم).
٦٠. بيان أحكام التبرع بالأعضاء في الحالات الطارئة.

الثالثة عشرة: الفقه المقارن والحضاري

٦١. دراسة الفقه الإسلامي مقارنة بالقوانين الدولية (مثل حقوق الإنسان في الإسلام).
٦٢. إبراز نقاط التلاقي بين الشريعة والمواثيق العالمية (كحقوق المرأة والطفل).
٦٣. نقد النظريات الغربية من منظور فقهي (كالرأسمالية المتطرفة).
٦٤. استخلاص الأحكام من تجارب الحضارات الأخرى (كفقه الأقليات في الصين).
٦٥. توثيق تاريخ الفقه الإسلامي في أفريقيا وجنوب آسيا (إبراز اجتهادات غير المذاهب الأربعة).

الرابعة عشرة: فقه المرأة والأسرة

٦٦. إعادة دراسة بعض الأحكام التي تُظلم المرأة بغير دليل قاطع.
- الدليل: "وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيَّهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ" (البقرة: ٢٢٨).
٦٧. تنظيم أحكام العمل النسائي في المجالات الحديثة (كالسياسة والرياضة).
٦٨. فقه الخلافات الزوجية في العصر الرقمي (مثل تأثير السوشيال ميديا).
٦٩. توضيح أحكام الإرث بطريقة عادلة مع مراعاة التغيرات الاجتماعية.
٧٠. دراسة قضايا الأمومة البديلة والحضانة في القانون الدولي.
-

الخامسة عشرة: الضوابط الشرعية للتجديد

٧١. وضع معايير دقيقة لقبول الاجتهادات الجديدة (ضوابط التيسير دون تفريط).
٧٢. التمييز بين الثوابت والمتغيرات في الأحكام الفقهية.
٧٣. تحذير الفقهاء من الانجراف وراء "الحدائث الفقهية" التي تتعارض مع النصوص.
٧٤. تفعيل دور علماء السلف في نقد التجديد المنفلت.
٧٥. إصدار وثيقة عالمية لضوابط الاجتهاد المعاصر.
-

السادسة عشرة: فقه العلوم الحديثة

٧٦. تنظيم أحكام الاستفادة من الهندسة الوراثية (كتحرير الجينات).
٧٧. بيان حكم الاستنساخ البشري والحيواني في الشريعة.
٧٨. وضع ضوابط لاستخدام الروبوتات في الحياة اليومية (مثل الروبوتات الخادمة).
٧٩. دراسة الأبعاد الشرعية للواقع الافتراضي (الميتافيرس).
٨٠. فقه الأبحاث العلمية على الأجنة والخلايا الجذعية.
-

السابعة عشرة: الفقه التربوي والتعليمي

٨١. إدماج مناهج الفقه الواقعي في المدارس (بدل الحفظ التقليدي).
٨٢. تعليم الطلاب مناهج النقد الفقهي (كيفية تمييز الرأي الراجح).
٨٣. إنشاء مسابقات عالمية للاجتهد الفقهي لتنمية المهارات.
٨٤. تطوير مناهج الفقه بلغات غير العربية لنشره عالمياً.
٨٥. إدخال دراسة "فقه التنوع" (كيفية التعامل مع التعددية الدينية).
-

الثامنة عشرة: فقه الحوكمة والسياسات العامة

٨٦. وضع أطر فقهية لمكافحة الفساد المالي والإداري.
٨٧. تنظيم العلاقة بين الدين والدولة في الأنظمة المعاصرة.
٨٨. فقه المشاركة السياسية (حكم التحالفات مع غير المسلمين).
٨٩. دراسة أحكام الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري).
٩٠. بيان ضوابط الإنفاق العام في الإسلام (الشفافية، الأولويات).
-

التاسعة عشرة: الفقه الاجتماعي والنفسي

٩١. معالجة قضايا الإدمان الرقمي من منظور شرعي.
٩٢. وضع حلول فقهية لأزمة العزوبية (تأخر الزواج).
٩٣. فقه الصحة النفسية (حكم العلاج بالتنويم المغناطيسي).
٩٤. تنظيم العلاقات الأسرية في ظل العولمة (الهجرة، الزواج المختلط).
٩٥. دراسة تأثير السوشيال ميديا على التربية الدينية.
-

العشرون: التوصيات الختامية

٩٦. إنشاء مرصد فقهي عالمي لرصد المستجدات.
 ٩٧. تعزيز التعاون بين الجامعات الإسلامية ومراكز الأبحاث.
 ٩٨. إشراك الشباب في عملية التجديد الفقهي.
 ٩٩. إصدار مجلة دورية محكمة للدراسات الفقهية المعاصرة.
 ١٠٠. عقد مؤتمرات سنوية بين الفقهاء والمتخصصين في جميع المجالات.
-

خاتمة الكتاب:

وبعدُ، فقد اكتمل هذا السُّفرُ بحمد الله، وبلغت خطواته الخمسون منتهاها، في طريقِ رسمناه للتطوير لا للتغيير، وللتحرير لا للتغريب، سائلين الله تعالى أن يجعل فيه النفع والقبول، وأن يرفعه في موازين العاملين به والساعين لتحقيق مقاصده.

وإن هذا الجهدَ المتواضع، وإن بدا في مظهره مكتملاً، فهو في جوهره لا يخلو من التقصير، ولا يبرأ من القصور، فمن ذا الذي يدّعي الكمال؟ ومن ذا الذي يزعم العصمة في المقال؟ فإن وجد القارئ فيه زللاً، أو لاح له فيه خللاً، فليعلم أن الكمال لله وحده، وأن النقص من طبع البشر، وما هذا إلا جهد مقلٍّ أراد الخير وأصاب بعضه، وأخطأ بعضه، والله يغفر الزلل، ويقوم الخلل، ويثيب على النية والعمل.

وقد ختمنا هذه الخطوات في إطار موسوعتنا المباركة:

(جواهر الخمسين في سائر الميادين)،

سائلين المولى جل في علاه أن يبارك في سائر أجزائها، ويجعلها مشاعلاً هدايةً وليناتٍ بناءً، في طريق التجديد الراشد، والفقهِ الراسخ، والمنهج السلفي الواعي.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

